



## الرويحي يشارك في افتتاح الندوة الدولية العاشرة للبحوث البرلمانية بكوريا



أمين سر مجلس الأمة وأمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويحي متوسلاً المشاركين في افتتاح الندوة الدولية العاشرة للبحوث البرلمانية في كوريا

شارك أمين سر مجلس الأمة وأمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويحي في افتتاح الندوة الدولية العاشرة للبحوث البرلمانية التي عقدت أمس في مقر البرلمان الكوري برعاية رئيس الجمعية الوطنية الكورية مون سي سانغ.

وكان الرويحي قد التقى قبيل الافتتاح رئيس الندوة عضو البرلمان الكوري رئيس لجنة البحوث في الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا (NARS) كيم ها جونغ، الذي أشاد بدور مجلس الأمة الفاعل في المحافل الدولية. وثنى جونغ تفاعل مجلس الأمة الكويتي وتناوله لكل القضايا الإقليمية والدولية التي تطرح في المحافل البرلمانية، متوجهاً بالشكر إلى وفد المجلس على المشاركة في الندوة.

وحضر اللقاء سفيرنا لدى سيئول بدر العوضي ومدير إدارة المنظمات البرلمانية في مجلس الأمة مشعل العنزى.



د.عودة الرويحي ومشعل العنزى يتوسلان بعض المشاركين

### الفوائد الربوية حرمت شريحة كبيرة من الاكتاب في الشركات

## هايف: ملفات استجابي لم تنته باستقالة الحجر ف.. والقضية ليست شخصية بل تتعلق بالمواطنين



محمد هايف

أكد النائب محمد هايف أن أي وزير يتولى وزارة المالية بعد استقالة الوزير السابق د.نايف الحجر لا بد أن يحاسب على الملفات التي ضمنها في استجابي، مؤكداً أن هذه القضايا لن تنسى بتغير الوزير.

وقال هايف، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن المسألة ليست شخصية مع الوزير السابق د.نايف الحجر بل هي قضية متقاعدين ومواطنين هضمت حقوقهم من خلال إقصائهم عن عداة عن الائتلاف في الشركات التي أعلن عنها مؤخراً.

وأكد أن شريحة كبيرة من أبناء الكويت حرموا من الائتلاف بسبب الفوائد الربوية التي تتعامل بها الشركات التي نص عليها هذا القانون.

وقال إن استقالة أي وزير تعني أنه غير قادر على مواجهة الاستجاب المقدم له، ولا يمكن أن ترمي الحكومة بالوزراء ليتساقطوا واحداً تلو الآخر دون أن تحل تلك الإشكاليات.

من جانب آخر، اتهم هايف الحكومة بالمسؤولية عن قضية بيع الجوازات والجنسيات المزورة للمقيمين بصورة غير قانونية لأنها بيعت تحت نظرها وسمعتها. وأشار إلى أن الحكومة وأغلبية أعضاء مجلس الأمة رفضوا التقرير الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بشأن التحقيق في هذه القضية تحت مبرر أن هناك حلاً ينتظر لحل مشكلة

لكونهم مشاركين في الحروب العربية.

ووصف الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بأنه دولة خارج نطاق القانون والأن بريد أن يغلف أعماله عن طريق القانون، مبيهاً، الأولى اعتماد الأشخاص المسجلين في البطاقة المدنية وليس في الجهاز المركزي. ونصح النواب الذين ينوون التوقيع على الاقتراح بقانون غير قانوني هو عميق على الجانب الإنساني في القضية وألا يشاركون في الظلم، لافتاً إلى أن الجهاز المركزي بتعسفه حرم شريحة كبيرة من العمل والزواج والتعليم.

وأفاد بأن القانون المقترح يشترط على «البدون» تعديل أوضاعهم حتى يحصلوا على الجنسية الكويتية أو يكونوا تازحين خارج القانون، بينما في السابق تم حذال من عدلوا أوضاعهم بوثائق مزورة بعد تحذيرهم من الفصل من الجيش.

وأضاف: «حتى رئيس الوزراء عندما وزيراً للدفاع قال نعم نحن من صرفنا لهم جزءاً من مستحقاتهم حتى يديروا أنفسهم، وكان هناك بيع وشراء للجنسيات المزورة، والتزوير هو تزوير حكومي».

ورفض أن يكون «البدون» هم كيش الفداء بينما لم تتم محاسبة من قام بالتزوير، مؤكداً أن الحكومة هي التي أشرفت على التزوير وشرعته.

ونكر أن لجنة حقوق الإنسان المكلفة بالتحقيق في الجنبات المزورة جمعت كل المعلومات عن القضية بما فيها أرقام الهواتف والشركات التي كانت تعلن عن بيع الوثائق المزورة، مشيراً إلى أن هذه الشركات لم تحل إلى النيابة العامة ولم تسترجع منها ملايين الدنانير التي دفعها «البدون» لتعديل أوضاعهم. واعتبر أن الاقتراح بقانون المقدم لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية هو نتج من المسؤولية وعبث بتضليل للشعب الكويتي وتستر على المزور الحقيقي. وبين أن البدون تم تحمليهم آخر مما يتحملون مما خلق لهم أمراضاً نفسية، وهناك شخصين أقدموا على الانتحار بمجرد الإعلان عن الاقتراح بقانون، موضحاً أن هذا الأمر هو نتج الأمراض النفسية التي خلقها التعسف والظلم والقرارات غير المسؤولة.

وقال: أحمل النواب مسؤولية الموافقة على هذا القانون المسخ الذي يكرس الظلم، مشيراً إلى أن الاقتراح بقانون لم يميز أصحاب الوثائق والمستندات القديمة في عملية التحنيس.

وأوضح أن من دخل إلى الكويت متأخراً يمكن أن يمنحوا إقامة دائمة، بخلاف أصحاب الوثائق القديمة التي تعود إلى الستينيات وما قبل والمشاركين في الحروب. ورفض أن يكون الجهاز المركزي هو الذي يقرر التحنيس من عدمه، قائلاً: أن الجهاز لو كان لديه رحمة

لما خلق حالة من الأمية لدى البدون إذ بلغ بعضهم سن الخامسة عشرة وهو لا يقرأ ولا يكتب.

وزاد: هناك أناس أصبحوا عاجزين عن العلاج وأصبحت دول الغرب أفضل منا بكثير لأنها تمنح البدون رواتب وتوفر لهم العلاج والتعليمات، والجهاز المركزي أعاد الكويت إلى الأمية مرة أخرى وهو جهاز غير إنساني ولا يتعامل بإنسانية مع البشر.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك حل عقلائي حكيم جزئياً فته البدون إلى أجزاء بحيث تمنح الجنسية الكويتية للمستحقين والإقامة للآخرين وإبراز الجهاز المركزي ما لديه من وثائق ضد غير المستحقين.

ولفت إلى أن هناك عدداً كبيراً من هذه الفئة عدلوا أوضاعهم بجنسيات مزورة اشتروها بمبالغ كبيرة وهذا دليل على أنهم لا يملكون جنسيات أخرى.

وتساءل: كيف سيقوم بحكم البدون ويصدقكم بينما أنتم لم تحاسبوا من نصبوا عليهم وابتزروهم من المسؤولين الكبار في الدولة ولم تعيدوا أموالهم، مشدداً على أنه «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين».

وختم بالقول إن قضية البدون قضية موقوتة والضغط يولد الانفجار وهذا القانون ولد ميتاً ولا يمكن تطبيقه ولا يمكن لشخص نائب لديه إنصاف أن يوافق عليه.

## الغانم يستقبل رئيس مجلس إدارة «الكويتية»



رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم

استقبل رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم بمكتبه أمس رئيس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية يوسف عبدالحامد الجاسم.

وقدم الجاسم للغانم خلال اللقاء هدية تذكارية بمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيس الخطوط الجوية الكويتية.

### في مناطق خيطان وأبو حليفة والقاسم الجديدة في «الصباحية»

## حماد يثمن موافقة الحكومة على البديل الداخلي للقاسم



سعدون حماد

مشاهدة الفيديو

ثمن النائب سعدون حماد موافقة الحكومة على البديل الداخلي لأصحاب القاسم في مناطق خيطان وأبو حليفة والقاسم الجديدة في منطقة الصباحية.

وقال حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة تفهمت معاناة المواطنين وسمحت بالبديل الداخلي في هذه المناطق بإيعاز من سمو رئيس مجلس الوزراء إلى اللجنة الوزارية المعنية بالموافقة على هذا البديل، معرباً عن شكره لرئيس مجلس الوزراء ووزيرة الدولة

لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري.

وأوضح حماد أن البديل الداخلي لقاسم هذه المناطق كان موقوفاً بقرار من اللجنة الوزارية المعنية في مجلس الوزراء مما كان سييسبب في صعوبة كبيرة في إجراء البديل إذا تم البناء.

وأضاف: «أما الآن فسيكون مسموحاً بالبديل الداخلي للقاسم بين المواطنين وبالتالي كل مواطن يستطيع أن يضع (كروكي) حسبما يريد».

### المبرمة مع شركات استشارية

## عبدالله يسأل عن عقود إدارة تنفيذ المشاريع في «النفط»



د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بشأن الاستفسار عن عقود إدارة تنفيذ المشاريع (Consultancy) التي أبرمتها الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية مع شركات استشارية لإدارة تنفيذ المشاريع الكبرى ومقاولي تلك المشاريع.

1- كشف بعدد العقود المبرمة لإدارة تنفيذ المشاريع التي أبرمتها الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية مع شركات استشارية لإدارة تنفيذ المشاريع الكبرى منذ عام 2005 حتى تاريخ طرح هذا السؤال، على أن يتضمن البيانات التالية:

أ- أسماء المكاتب الاستشارية واسم الشركة التابعة للمؤسسة التي تعاقدت معهم في المشاريع التي أسندت إدارتها لهم، وتاريخ بداية وانتهاء التعاقد، وقيمة العقد، مع ذكر أي أوامر تغييرية جرت على العقد وقيمتها ومدة التمديد لها، وفي حال وجود تأخير في التنفيذ فيرجى ذكر مدة التأخير وقيمة الغرامات الجزائية.

ب- بيان سلم رواتب الموظفين التابعين للمكاتب الاستشارية والمسمى الوظيفي وخصيصة الموظفين ونسبة عدد الكويتيين في كل من تلك الشركات على حدة من نسبة عدد غير الكويتيين.

د- ما الشركات المحلية الوكيله لتلك الشركات الاستشارية؟ مع بيان نسبة رأس المال للمكتب الاستشاري المحلي في تلك الشركات الاستشارية.

هـ- ما الشركات المحلية الوكيله للمقاول الرئيسي المنفذ لكل مشروع من المشاريع التي أشرف على تنفيذها المكتب الاستشاري (مدير المشروع)؟ مع بيان نسبة رأس المال للمقاول المحلي باقارنة للمقاول الرئيسي للمشروع.

ب- اسم المقاول الرئيسي المنفذ للعقد ومدة أعمال الصيانة، وقيمة عقد المقاول الرئيسي، مع ذكر أي أوامر تغييرية جرت على العقد وقيمتها ومدة التمديد لها، وفي حال وجود تأخير في التنفيذ فيرجى ذكر مدة التأخير وقيمة الغرامات الجزائية.

ج- بيان سلم رواتب الموظفين التابعين للمكاتب الاستشارية والمسمى الوظيفي وخصيصة الموظفين ونسبة عدد الكويتيين في كل من تلك الشركات على حدة من نسبة عدد غير الكويتيين.

د- ما الشركات المحلية الوكيله لتلك الشركات الاستشارية؟ مع بيان نسبة رأس المال للمكتب الاستشاري المحلي في تلك الشركات الاستشارية.

هـ- ما الشركات المحلية الوكيله للمقاول الرئيسي المنفذ لكل مشروع من المشاريع التي أشرف على تنفيذها المكتب الاستشاري (مدير المشروع)؟ مع بيان نسبة رأس المال للمقاول المحلي باقارنة للمقاول الرئيسي للمشروع.

## العدساني يُطالب بتمكينه من مناقشة استجاب «الداخلية» في جلسة علنية



رياض العدساني

مشاهدة الفيديو

طالب النائب رياض العدساني تمكينه من مناقشة استجابي لوزير الداخلية جلسة علنية ليكشف لأبناء الشعب الكويتي حجم التجاوزات والمخالفات على الوزير، وضرورة عدم استمراره في الحكومة وإقالته.

وقال العدساني: بشأن استجاب وزير الداخلية هناك أكثر من نائب أشار إلى أن هناك تنسيقاً بتحويل الجلسة إلى سرية، بدوري أكد أنه لا يوجد موضوع مخصص بالسرية إنما الهدف هو تغطية على الوزير وحمايته، هو الذي لديه الكثير من المخالفات والتجاوزات في وزارته، وفي بداية الاستجاب بيناها والوزير غير مؤتمن

الاستجاب الكويتي مصدر السلطات، لاسيما أن المصروفات الخاصة «الحساب السري» خلال فترة تولي الجراح للوزارة بلغت 65 مليون دينار خلال ثلاث سنوات، فأين ذهبت هذه الملايين؟ ورئيس الحكومة يدعي التشكف ووزير الداخلية يرفع المصروفات السرية له والحكومة نتجه لخصخصة القطاع العام ولا تتقيد ببنود الميزانية في وزارة الداخلية.

وقال العدساني: ما حصل في عهد الوزير محمد الخالد للداخلية حدث في عهد الوزير الجراح فيما يخص حساب العهد، والوزير يقلص بنود في ميزانية الوزارة ويرفع بند

المصروفات الخاصة، وهذا الأمر مثبت بالوثائق، وعليه عدم التحجج أو الحديث عن المنظومة الأمنية في ظل الاخفاقات الأمنية في الإدارات والأمن الحدودي وغيرها، وعلى الوزير الجراح عدم التحجج بالشان الأمني في الاستجاب كبير للسرية لأن كل شيء مقيد لدى الجهات الرقابية.

وزاد: أن تقرير المباحث في القضية التي تخصه مع النائب السابق عبدالله التميمي ندول في النوايا، لاسيما أنني ذكرت ما ذكره النائب السابق في لقاء تلفزيوني في مسألة تلقيه أموالاً من رئيس مجلس الوزراء وذكر أنه تلقى أموالاً وليس كما ورد في تقرير المباحث الكيدي

الذي حوى تديسا في هذه القضية، وكان الهدف من هذا التديس اعاقه النائب عن ممارسة حقه بالرقابة، ولو كنا في دولة تحترم القانون لتمت اقالة هذا الوزير.

وقال العدساني: لماذا هذا الصمت من رئيس الوزراء عن وزير الداخلية وهو لديه قضايا كما هو متداول في الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا لا يفتح رئيس الوزراء تحقيقاً مع هذا الوزير فيما يثار عنه من قضايا؟ لا يقول لي أحد إن هذا من ماله الخاص.

وأضاف العدساني: وزير الداخلية تعنت في التعاون مع ديوان المحاسبة فيما يخص قضية بند الضيافة، وبعد الضغط عليه تمت

احالة القضية للنيابة لكن هناك 10 ملايين و900 ألف دينار كويتي مبالغ لم يتم التحقيق فيها ولم يعط ديوان المحاسبة الفرصة في فحص الوثائق والداخلية احالت قضية صرف 24 مليون دينار لكن هناك 10 ملايين و900 ألف لم تفحص ولن تتحرك وستم فحصها. وتابع: أن تعامل وزارة الداخلية مع الحسابات الوهمية المشبوهة قمة الانحسار واستخدام المال العام لتمويل هذه الحسابات هو قمة الانحسار، ووزير الداخلية في أحد الجلسات يتحدث عن حماية الناس، وهناك تقارير كيدية عن نائب وحتى الادعاء عدم الاستدلال على اشخاص اصحاب حسابات وهمية

حول ملف اليوروفايتر للنيابة والا استجوبتك، كل تجاوزات الوزير مقيدة في تقارير ديوان المحاسبة، وعليه صعود المنصة بالعلن وتواجهها وتبرأ ساحتك والتعينات والترقيات فيها وظلم واضح للعسكريين وموظفي الوزارة، وإذا أي نائب عنده واسطة ساتصدي له والعسكريين سياخذون حقوقهم في الوزارة ولا يعتقد الوزير أن هذه الوزارة ملك له واليوم جزء كبير من الشعب الكويتي متذمر من الحكومة ونفسه الوزير بالسرية، وقال العدساني: إذا يعتقد الوزير أن هذا التقرير الكيدي للداخلية رد على فتحي ملف اليوروفايتر فهو واهم واقول للنائب الأول



حمل تطبيق Zappor